الشفافية في الصناعات الإستخراجية

برشور تعريفي

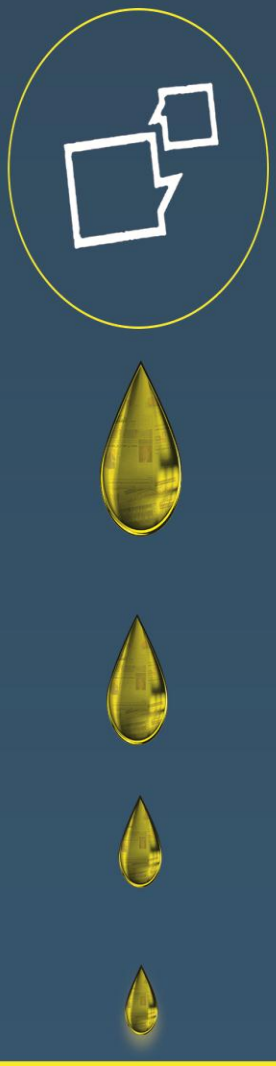

للتواصل
for contact

اليمن، صنعاء، شارع الرباط، خلف فندق ايوان

Behind Hotel Ion ,Rebat Street ,Sana'a ,Yemen

تلفون :*00967-1-217204* موبايل: *711303096* او *777997626*

فاكس: *00967-1-217203*

Email: *info@petei.net* *www.petei.net*

نبذة عن المنفذين للبرنامج

نبذة عن يمن باك:

منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد *(YemenPAC)* هي منظمة غير حكومية , لا تهدف للربح , تسعى بشكل أساسي إلى تنسيق جهود البرلمانيين وغيرهم لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة في مؤسسات الدولة , وكذا تطوير قدرات البرلمان والبرلمانيين من أجل الرقابة على أنشطة الحكومة , والمؤسسات الأخرى , بما في ذلك تشجيعهم على سن التشريعات ومتابعة تنفيذها بهدف تعزيز الحكم الجيد والشفافية.

نبذة عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي:

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي*(SEMC)*منظمة مجتمع مدني غير ربحية تعمل على التأهيل والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين في صنع القرار لاسيما الشباب والنساء .كما تعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.تأسس المركز عام *2008*م كأول منظمة مجتمع مدني متخصصه بالدراسات والاعلام الاقتصادي. ويعمل المركز لتحقيق اهدافه من خلال وحدات نوعية متخصصه وهي : وحدة التوعية الاعلامية , و وحدة البحوث الاقتصادية وقياس الرأي ,و وحدة التدريب ,و وحدة الحملات الاعلامية والتوثيق, ووحدة الشفافية والحكم الرشيد, ووحدة السوق المالية.

تم اصدار هذا البرشور ضمن مشروع تعزيز الشفافية في الصناعات الاسخراجية بتعاون مع الخارجية الامريكية .

اعداد :حمدي رسام
hamdirssa90@gmail.com
مراجعة واشراف :عبدالمعز دبوان
abdualmoez72@yahoo.com
تصميم : وحدة التوثيق
مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي
riadhalhmeeri@gmail.com

نبذة عن البرنامج

يتلخص البرنامج في تعزيز الشفافية في الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية في اليمن من خلال رصد وتتبع وكشف البيانات الخاصة بالإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية وتحليلها ومناقشتها مع المختصين وأصحاب المصلحة ومن ثم إتاحتها للجمهور وتقاسمها معهم حتى يكون لهم دور فعال في حماية مصالحهم في هذا المورد الذي يشكل النسبة الاكبر من إيرادات الخزينة العامة للدولة. يعمل البرنامج على إتاحة المشاركة المجتمعية في الرقابة والمساءلة المجتمعية من خلال تدفق المعلومات و فهم مدلولاتها وآليات استعمالها في المساءلة. كما يمكن المشروع الفاعلين في المجتمع " برلمانيين، ومنظمات مجتمع مدني، وإعلاميين " من تقاسم المعلومات المتعلقة بالإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية وضمان شفافيتها، وإطلاع الرأي العام عليها ومعرفة ما إذا كانت تلك الإيرادات تنفق بطريقة تخدم المجتمع، وعدم تحول تلك الإيرادات إلى لعنة على المواطنين يطالهم غرمها ولا يصل إليهم غنمها.

مفهوم

الشفافية في الصناعات الاستخراجية

تعني الشفافية في الصناعات الإستخراجية إلقاء الضوء على الموارد المتأتية من النفط والغاز والمعادن بغرض الفكاك من حالة الغموض التي تسود في بعض دول العالم المنتجة لهذه الموارد والتي أدت أحيانا إلى تعميق الشرخ داخل المجتمع بسبب شعور غالبية أفراده بأن ثرواتهم تصب في جيوب القوى المتنفذة وقوى الفساد في الوقت الذي يكون فيه عليهم العيش في فقر مدقع مما أدى إلى ظهور وانتشار مصطلح لعنة الموارد.

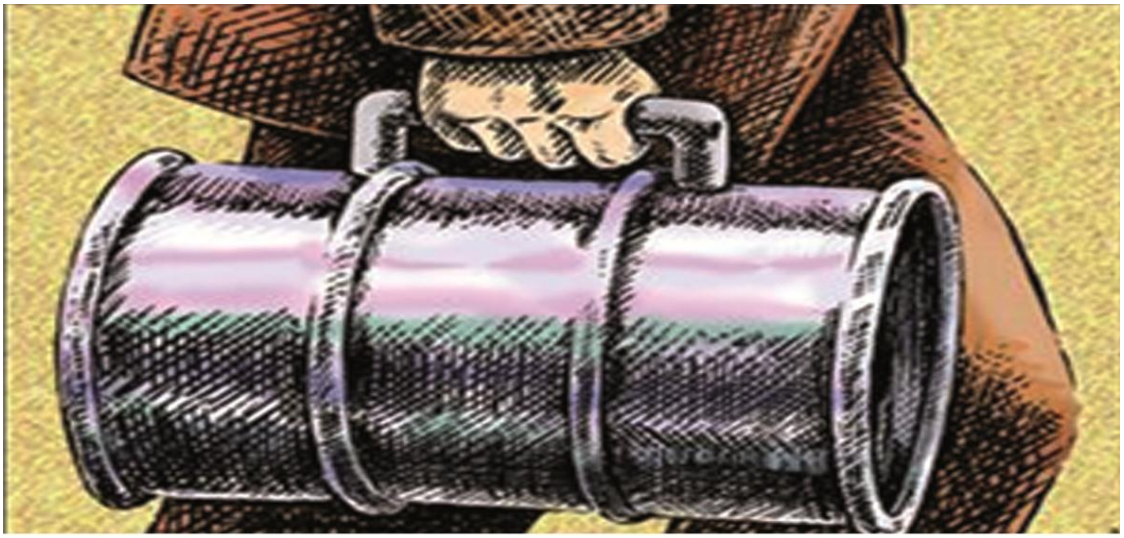

مصدر فساد

تعتبر هذه الصناعات ومنها النفط والغاز والمعادن الثمينة مرتعاً للفساد والنهب في البلدان المنتجة والمصدرة والتي تتصف غالبيتها بأنها من الدول الأقل نموا، اذ يرافق عمليات استخراج النفط والغاز من قبل الشركات النفطية وبالذات الأجنبية منها عمليات تبديد وتبذير و نهب واسعة، حيث إخطبوط الفساد يمتد بأذرعه في مختلف مراحل هذه الصناعة بدءاً بعقود الاستكشاف مرورا بالتكرير وانتهاء بالتصدير، وزيادة على ذلك تتعرض البيئة للتلوث الواسع الذي يدمر الحياة الطبيعية ويجعلها غير صالحة للعيش . وبالأخص المياه والزراعة.

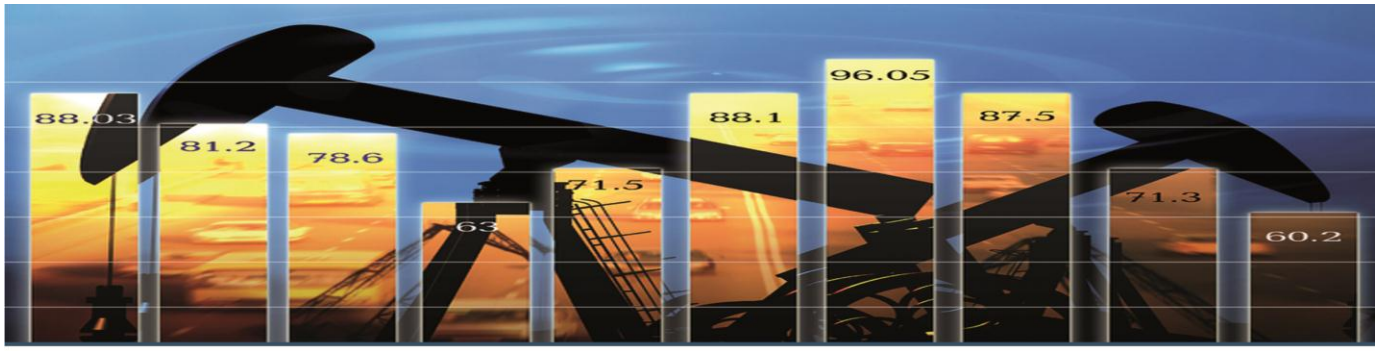

فوائد

الشفافية في الصناعات الاستخراجية

تتمثل فؤائد الشفافية في الصناعات الاستخراجية في الاتي:

- ضمان استخدام جزء اكبر من العائدات المتولدة عن موارد النفط والموارد المعدنية لفائدة مواطني الدولة.
- تقوية المراقبة على الموازنة العامة للدولة، بحيث يفهم المواطنون والمشرعون كمية الأموال التي تحصلها الحكومة وكيفية تحديد الدولة لمجال إنفاق الأموال.
- تحسين مصداقية الحكومة على المستوى الدولي من خلال التزامها بالشفافية ومكافحة الفساد ويساعدها على الحصول على قروض او اعفاءات من ديون متراكمة عليها.
- زيادة الشفافية والفحص الدقيق للمدفوعات يسهل اكتشاف الفساد.
- تعزيز وبناء الثقة في المؤسسات الحكومية لدى المواطنين.
- إيجاد نطاق أوسع لمكافحة الفساد والحكم الرشيد تجعل من إخفاء الممارسات الفاسدة امراً أكثر صعوبة عن طريق تحسين الشفافية في مجال تكون السرية امراً معتادا فيه.
- العمل على تقليل الخصومات والصراعات بين الحكومات والشركات والمواطنين والمجتمعات المحلية، حيث تميل بعض الشركات لأن تكون قوى هدامة للمجتمعات التي تعمل فيها.
- تمكين المواطنون من مساءلة حكومتهم ومن المشاركة في العملية السياسية من خلال زيادة المعلومات لدى العامة حول عائدات الصناعات الاستخراجية ، مما يجعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة عن كيفية استخدام تلك الايرادات.
- تحسين مناخ الاستثمار حيث يشعر المستثمرون الأجانب والمحليون بأن الحكومة ملتزمة بتقوية الشفافية والمساءلة، ويجعل من الدولة أكثر جاذبية للاستثمار وهو ما يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي في قطاعات أخرى، ويمكن أن يزيد الوصول إلى رأس مال اقل تكلفة على المدى الطويل مع تحسن تصنيفات المخاطر الخاصة بالدولة.

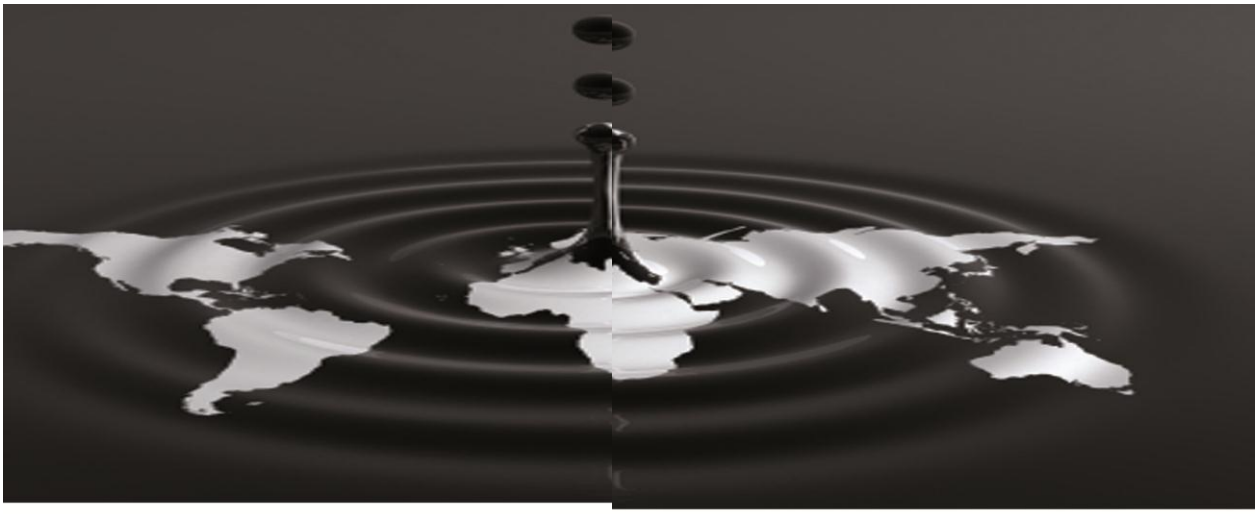

آثار غياب الشفافية

يترتب على غياب الشفافية العديد من الاثار وفيما يلي بعضاً منها:

- غياب الشفافية واختفائها يساهمان في تعذر قياس حجم الفساد وتثمين انعكاساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء الآنية منها أو المستقبلية
- حجب المعلومات يتسبب في التستر على الفساد ومرتكبيه في وقت يفترض فضحه بمختلف الأشكال و الأساليب والوسائل.

- ضعف المصداقية الدولية والاقليمية بالدولة.
- عدم ثقة المواطنين بحكومتهم.
- عدم الشفافية تولد الصراعات والنزاعات داخل المجتمع. وبالتالي تنتشر اللوبيات والجماعات الضاغطة والمستفيدة والناهبة للثروات ، وينتج في المحصلة النهائية الوصول الي لعنة الموارد.

أرقام وحقائق

- 5 مليار دولار خسائر اليمن جراء تخريب انابيب النفط والغاز خلال عامي 2011 - 2012.
- 3 مليار دولارا اجمالي مبلغ دعم المشتقات النفطية في العام 2013م.
- (62,212,120) برميل اجمالي الانتاج من النفط الخام خلال 2012م.
- (1,679,727,240) دولار اجمالي نفط الكلفة لعام 2012م.
- 18 تريليون وأربعمائة واثنين وستون مليار ريال اجمالي ما تسلمته الحكومة اليمنية من عائدات النفط والغاز من 2005 وحتى 2012 .
- 112 مليون دولار فقط ما تسلمته الحكومة من قيمة الغاز المسال الطبيعي عام 2010م و201 مليون دولار عام 2011م.

- 49 شركة عاملة في قطاع المعادن بدون تراخيص بما فيها مصنع اسمنت البرح وعمران، 14 حالات تجديد التراخيص عام 2009، و 7 حالات عام 2010 ، و 6 حالات عام 2011م.
- عدد القطاعات المنتجة للنفط (13) قطاعا.
- 12 شركة نفطية عاملة في الانتاج.
- (238,127,920) مليون دولار مبالغ الحماية العسكرية التي تدفعها الشركات النفطية للوحدات العسكرية ووزارة الدفاع.